

**كلمة فخامة الرئيس محمود عباس**

**رئيس دولة فلسطين**

**في**

**المؤتمر الدولي حول معاناة الطفل الفلسطيني**

**في**

**2017/11/12**

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح،

معالي الأخ أحمد أبو الغيط، أمين عام جامعة الدول العربية،

معالي الأخ يوسف بن أحمد العثيمين الأمين العام لمنظمة  
التعاون الإسلامي،

أصحاب المعالي والسعادة،

يطيب لي أن أتوجه بجزيل الشكر، وعميق التقدير،

لأخي صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد

الصباح، قائد العمل الإنساني، على رعايته الكريمة لهذا

المؤتمر المخصص لبحث معاناة الطفل الفلسطيني في

ظل انتهاك إسرائيل، للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل؛

كما وأوجه شكراً خاصاً للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلة بمعالي الأخ الأمين العام، ولوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت، على التعاون والتنسيق لعقد هذا المؤتمر الهام، هنا على أرض الكويت، التي دأبت على الدوام على الوقوف إلى جانب فلسطين وقضيتها العادلة؛

ولا يفوتني كذلك أن أعبر عن الشكر والتقدير للسيدات والسادة المشاركين في جلسات هذا المؤتمر، مثنياً عالياً عملهم وجهودهم العلمية والقانونية، التي كلنا ثقة بأنها ستسهم في إظهار الآثار التدميرية لسياسات إسرائيل قوة الاحتلال، التي تنتهجها ضد الأطفال والطفولة في فلسطين المحتلة.

تعلمون، أيها الإخوة والأخوات، بأن الإنسان الفلسطيني يتعرض، ومنذ نكبة فلسطين، وإلى يومنا هذا لأبشع ألوان وأشكال العذابات والمآسي، وانتهاك حقوقه التي كفلتها القوانين الدولية، حيث الأطفال الفلسطينيون دون سن السادسة عشر، والذين يشكلون اليوم ما نسبته 39% من مجموع السكان، هم الضحايا الأكثر تأثراً بين أبناء الشعب الفلسطيني، فعمليات الاعتقال المستمرة بحق الفلسطينيين لم تستثن أية فئة عمرية من فئات الشعب الفلسطيني، وبخاصة الأطفال الذين يتعرضون لانتهاك واضح وصارخ لحقوق الإنسان.

إن إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال تخرق بنود الاتفاقيات الدولية، التي تنص وتؤكد على رعاية وحماية الأطفال، وبخاصة اتفاقية الطفل لعام 1989، بل إنها فتحت سجوناً ومحاكم خاصة بالأطفال عام 2009، يحاكم فيها الأطفال، وقد ذهبت السلطة التشريعية في إسرائيل إلى أبعد من ذلك، حيث أقرت في نوفمبر 2015 قانوناً يسمح لقوات الاحتلال باعتقال ومحاكمة الأطفال ممن هم دون سن (12) اثني عشر عاماً، ووضعهم في الاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر، مع استمرار اعتقالهم حتى وصولهم السن القانونية لتنفيذ الحكم الصادر بحقهم بالكامل، ما تخلفه تلك الاعتقالات من تأثيرات سلبية نفسية وجسدية على أطفالنا.

لقد انضمت دولة فلسطين للعديد من المواثيق الدولية،  
ومن ضمنها اتفاقية حقوق الطفل بدون أي تحفظ، ويجري  
التحضير لتقديم التقرير الرسمي الأول حول تنفيذ بنوده قبل  
نهاية هذا العام. كما ويتم موائمة البرامج الوطنية للعناية  
بالطفل والتعليم والصحة وفق أفضل المعايير الدولية.

وفي هذا الصدد، فإننا ماضون في بناء مؤسساتنا وفقاً  
لسيادة القانون، وتمكين المرأة والشباب، الأمر الذي ستكون  
له انعكاساته وآثاره الإيجابية الواسعة في تحسين حياة  
الأسرة والأطفال، وصولاً لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة  
ذات السيادة، على حدود 1967، بعاصمتها القدس  
الشرقية.

وفي ظل هذا الواقع المرير، يأتي مرور مائة عام على وعد بلفور المشؤوم، الصادر عن الحكومة البريطانية في 1917، وهو وعد من لا يملك لمن ليس له حق، وكذلك مرور سبعين عاماً على النكبة، وخمسين عاماً على احتلال ما تبقى من فلسطين التاريخية، أي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، ليؤكد على وجوب قيام المجتمع الدولي ليضع حداً لنهاية الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين، وأن يلزمها بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وآخرها قرار مجلس الأمن رقم 2334 الذي يدين الاستيطان الإسرائيلي، كما يدين تعامل الشركات والمؤسسات الدولية مع الاستيطان.

ولا بد من الإشارة هنا، أيها السيدات والسادة، إلى أن دعم برامج التنمية التي نقوم بها سيساعد على خلق واقع أفضل للطفل والطفولة في فلسطين، إلى جانب دعم الأونروا، التي تقوم بعمل إنساني نبيل إلى حين إيجاد حل ونهاية عادلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين، الذين يشكلون أكثر من نصف الشعب الفلسطيني البالغ تعداداه اليوم قرابة ثلاثة عشر مليون إنسان.

ومن جانب آخر، إن سعينا لتحقيق المصالحة، وتنفيذ اتفاق القاهرة، الذي تم بجهود مصرية مشكورة، سيكون له أطيّب الأثر لتخفيف معاناة أبناء شعبنا في قطاع غزة، مؤكداً على أهمية وحدة شعبنا وأرضنا نحو تحقيق أهدافنا الوطنية.



صاحب السمو،

أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكرام،

إننا نتمسك بخيار السلام العادل والشامل، وحل  
الدولتين على أساس حدود 67، ونعمل على محاربة  
العنف والإرهاب في منطقتنا والعالم، في حين تعمل  
الحكومة الإسرائيلية على تقويض هذا الحل بكل السبل،  
وخاصة ما تتعرض له عاصمتنا ومقدساتنا الإسلامية  
والمسيحية من اعتداءات وتغيير لطابعها وهويتها.

## إننا نجد القول هنا بأنه:

"إذا تم تدمير خيار الدولتين، وتعميق وترسيخ مبدأ الدولة الواحدة بنظامين (أبارتهايد)، من خلال فرض الأمر الواقع الاحتلالي، فلن يكون أمامنا إلا النضال، والمطالبة بحقوق كاملة لجميع سكان فلسطين التاريخية، ولن نقبل بالحلول الانتقالية والمنقوصة، التي تحاول الالتفاف على حقوق شعبنا؛ ومن طرفنا فقد تعاملنا بإيجابية مع جميع الجهود التي بذلت، والتي قوضتها إسرائيل تهرباً من استحقاق السلام، وقد عبرنا عن استعدادنا للتعاطي بإيجابية مع ما قد يُبذل من جهود، وفقاً للقانون الدولي، وقرارت الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

وقبل أن أختتم كلمتي هذه، فأني على يقين بأن جهود المشاركين والباحثين في هذا المؤتمر ستخرج بأفضل النتائج والتوصيات لتحقيق أهدافه المرجوه؛

مرة أخرى، أحييكم جميعاً، وأشكر الكويت الشقيقة أميراً وحكومةً وشعباً على استضافة هذا المؤتمر ورعايته، مثنياً جهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لعقده.

**والسلام عليكم،**